مربع الهزيمة... في بناء المضاد

ورقة عمل

أيار/ مايو 2022

للاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تهجير الفلسطينيين واستلاب حقوقهم، قتلهم، تعذيبهم، كما سائر الجرائم المستمرة بحقهم منذ ما قبل عام 1948، حدث بفعل القوة القهرية المسلحة التي امتلكها واستخدمها الغزاة، وما استمرار جرائم مشروع الغزو الصهيوني إلا تعبيراً عن فارق ميزان القوة في معادلة المواجهة المباشرة بين أصحاب الأرض والحق، وبين الغزاة، وكذلك فارق القوة والثقل بين حلفاء الاحتلال ومناصري الشعب الفلسطيني.

لا يمكن القفز عن واقع أن هناك هزيمة قد لحقت بالفلسطينيين، وبكل مؤمن بالحقوق المتساوية للبشر في هذا العالم، وأن مفاعيل هذه الهزيمة قد سمحت لعدوهم بمراكمة مزيد من القوة وأدوات البطش، وما أنتجه وينتجه الفلسطينيون من مقاومة وسعي لبناء أدوات نضال، وقدرة، للتمكن من ردع جريمة الإبادة والتهجير المستمرة، لا زال دون الحد الكافي لوقف الإبادة والتهجير، ناهيك عن عكس اتجاه هذا المسار، وانتزاع الحقوق، العودة، وتقرير المصير، وبناء الوطن والمستقبل، واستعادة الحياة، فلا حياة في ظل الإبادة.

إن نهوض بوابة اللاجئين الفلسطينيين ببعض الواجبات المعبّرة عن التزامها بحقوق اللاجئين، لا يقتصر على نقل المعاناة المريرة التي يقاسيها ملايين من اللاجئين الفلسطينيين، أو السعي في بناء موقف مناصر لحقوقهم، ولكن أيضاً الإسهام في النقاش العام حول تغيير هذا الواقع، وتغليب قدرة الشعب وعوامل النضال من كسر حلقات الهزيمة والشرط الاستعماري المهيمن.

عكس مسار الهزيمة يتطلب الاعتراف بوقوعها، وما أنتجته وتستمر في إنتاجه، والعوامل التي تستمر في صناعة فارق القوة لمصلحة الاحتلال، وكذلك النضال ودوره المضاد، وكوابح هذا الدور، و عوامل وأدوات تقويض قدرة الفلسطينيين ومناصريهم، وفي ذلك تنشغل هذه الورقة بمحاولة الإجابة على "سؤال الهزيمة" لا من منطلق تعميمها أو تسويغ الاستسلام لها، بل ايمان بجدوى مقاومتها، وضرورة تعظيم هذه الجدوى وفرص تمكنها من تغيير معادلة القدرة.

جذور وتشكل المعادلة: قوة القهر وحرب الشعب

بتوقيع "هدنة رودوس" 1948 وقبول الدول العربية التي قاتلت ضد العصابات الصهيونية بوقف القتال، كان المشروع الصهيوني قد طرد غالبية الفلسطينيين من أرضهم التاريخية، واستولى على هذه الأرض بما فيها من موارد وامتلك السيطرة على جغرافيا متصلة وموارد عسكرية وبشرية قادرة على خوض القتال وقابلة للتطور السريع، مستفيداً من اعتراف وتعاون ودعم دولي هائل حظيت به "إسرائيل" من العصبة الاستعمارية، ولفهم قيمة هذه الموارد، يجب النظر لمحطتي المواجهة 1956 و 1967، حيث تضاعفت قوات مشروع الغزو، وتحولت من ميلشيات وعصابات مسلحة إلى جيش حديث التسليح والتدريب والتنظيم اختط لذاته مدرسة عسكرية وعقيدة قتالية، وذهب نحو اقتناء أسلحة غير تقليدية، جيش لم تمتلك معظم دول العالم مثيلاً له، وباستثناء بضعة من الدول الاستعمارية الرئيسية والاتحاد السوفياتي لم يكن هناك حتى في القارة الأوروبية ما يناظره، فيما فقدت الدول العربية معظم مواردها العسكرية.

ومع توقف القتال أعقاب هزيمة حزيران 1967 كان فتات الجيوش العربية التي قاتلت "إسرائيل" قد خسرت تسليحها الثقيل وقدراتها الجوية والمدرعة واستبيحت سماؤها في ظل غياب منظومة دفاع جوي ملائم، ما فتح الباب أمام سلسلة من المجازر التي ارتكبها جيش الاحتلال بواسطة القصف الجوي، كما أعطت الهزيمة العربية "إسرائيل" الكثير على مستوى المعادلة المعنوية، فقد سقطت أوهام العرب عن ضعف وقلة عدد الغزاة، وحلت مكانها أوهام جديدة حول "جيش إسرائيل الذي لا يقهر".

هذا السياق يبدو ضرورياً لفهم ميل معادلة القوة لمصلحة المشروع الاستعماري الصهيوني، ولعل أهم نتائج الحروب الثلاثة، هو وصول الفلسطينيين لهذا الفهم الذي انعكس على المقولات الأساسية لنضالهم المتشكل في إطار وبنية الثورة الفلسطينية:

1- إعلان وانتهاج "حرب الشعب طويلة الأمد" كإجابة على تفوق الغزاة في ميزان القوة التقليدية، وفي هذا اعتمد الفلسطينيون خلفية نظرية لما قد يمكنهم من هزيمة الغزاة.

2- إدراك عجز الدول العربية عن توظيف وتثمير الموارد الهائلة الكامنة لدى الجماهير العربية، وضرورة قيام الثورة الفلسطينية بحشد وتنظيم جموع الفلسطينيين والعرب المعرضين أيضا لتهديد كيان الاحتلال وحلفائه في هذه المواجهة.

3- بناء فهم لدور الشعب ووظيفته في المعركة مع المشروع الصهيوني الغازي، بوصفها معركة غير تقليدية، لا تدور في الحيز العسكري القتالي المباشر، وبناء الأدوات والهيكليات التنظيمية بما يحقق هذا التوظيف.

هذا السياق الفلسطيني استمر في مراكمة القوة والقدرة، وحقق إنجازات لافتة في مواجهة عدو يفوقه من حيث العدد والتجهيز ويمتاز عليه بدعم القوى الاستعمارية، ولكنه قوطع ليتخذ منحى تنازلياً اتسعت فيه المسافة بين قيادة الثورة وجماهيرها، واستنزفت فيه الثورة قدراتها وخسرت مواقعها في الجغرافيا لحساب مكتسبات تتعلق بتطلعات كيانية "دولة للثورة"، فصارت مراكمة رصيد القبول الدولي والرسمي لـ "منظومة الثورة" والسعي

لتحصيل "الدولة" هو الاستراتيجية المعلنة من قبل الثورة الفلسطينية منذ عام 1974.

إنتاج الفعل المضاد والمعاكس لمسار الهزيمة ارتبط بشكل أساسي بقدرة الشعب على إنتاج بنى فصائلية فاعلة سياسياً وعسكرياً ومجتمعياً، وقادرة على التنظيم والحشد والمراكمة، فيما جاء انحناء خط هذا المسار مرتبطاً بتغول البنية البيروقراطية لهذه الفصائل على تطلعات وإرادة الجماهير ودورها.

هذه المعادلة استمرت في إنتاج تناقضاتها، حيث أعادت انتفاضة الجماهير الفلسطينية عام 1987 إنتاج نوع من معادلة القوة والقدرة الفلسطينية، محدثة طفرة في تنظيم المجتمع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة لذاته، وإبداعه أدوات نضالية متعددة ساهمت في المواجهة مع الاحتلال، فيما جاء القطع مرة أخرى من خلال توقيع اتفاقية أوسلو، التي يمكن قراءتها في سياق معادلة القوة القهر/ المقاومة الشعب، كما يلي:

١- قبول القيادة الفلسطينية الرسمية بالتخلي عن مواجهة الاحتلال، والذي جاء مستبطناً لقراءة تقول باستحالة هزيمته وانتزاع الحقوق

المشروعة للفلسطينيين، لتشكل معادلة "المقايضة" تنازلاً عن حقوقٍ لعموم الفلسطينيين مقابل تحصيل بعضها لصالح بعضهم، وبالأساس هذا يعني تشكيل الكيان الفلسطيني الرسمي على بعض الجغرافية الفلسطينية بالاتفاق مع الاحتلال وفق مشترطاته.

٢- تحول القيادة والبنية الفلسطينية الرسمية، من قيادة نضال الجماهير الفلسطينية، الى أداة ضبط تردع هذا النضال، بما شمله ذلك من إحالة لشريحة هائلة من مناضلي وكوادر الثورة إلى مهمات الضبط والسيطرة على الفعل الشعبي المناهض للاحتلال.

٣- إخضاع البنية والقرار الفلسطيني لهيمنة الشرط الخارجي الراعي والمانح للسلطة والبنية الجديدة المتشكلة، على حساب الإرادة الشعبية التي أحيلت من دائرة الفاعل المؤثر، والبنية الجماعية المنظمة للنضال، إلى دوائر القمع/ التأييد في السياق الذي أنتجته الاتفاقية والسياسات المبنية عليها.

واقع المواجهة

في هذه المرحلة من عمر الصراع، نقف أمام لحظة فريدة في تعقيدها، فبينما يحقق الاحتلال الصهيوني ودولته خروقات عدة فارقة للموقف الرسمي العربي متمثلة في اختلاط مظاهر الصعود والانحطاط وعوامل القوة والضعف لدى طرفي الصراع، تصاغ معادلات للصراع تبدو أكثر تشابكاً وتعقيداً وتداخلاً من أي وقت مضى في تاريخ الصراع تتجلى:

أولاً: بينما نجح الاحتلال في إخراج الإطار السياسي الفلسطيني الرسمي من دائرة الاشتباك العسكري المباشر و معه كتلة كبيرة من الكادر الفلسطيني المرتبط بمشروع السلطة الفلسطينية والاشتراطات الحاكمة لوجودها، عجز في الوقت ذاته عن كبح تصاعد كبير في قدرات وممارسة المقاومة الفلسطينية التي طورت قدرات عسكرية كبيرة نسبياً في قطاع غزة.

ورغم تقويضه للبنى التنظيمية للفصائل الفلسطينية في الضفة، تنجح بنى شعبية عدة في إنتاج أنماطها الخاصة من التمرد في الضفة الغربية، خصوصاً بعد عام 2015، كما صار المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948 أكثر ميلاً لتفعيل قدراته وطاقاته في مواجهة

الاحتلال، مشكلاً طوراً جديداً من أنماط التمرد والاحتجاج لم يألفها الاحتلال من قبل في هذه الساحة، بحيث يمكن القول: إن التمرد الفلسطيني على منظومة القهر والتهجير وضع على الطاولة تحديات لقدرة سياسات وعمليات الضبط المجتمعي والقمع الوحشي على توفير الأمن للاحتلال.

أي أن سياسة تجفيف منابع التمرد لم تعد فاعلة كما بدت في سنواتها الأولى بعد تقويض انتفاضة الأقصى وما أنتجته من بنى نضالية فلسطينية.

ثانياً: في الطرف الثاني لمعادلة المواجهة المباشرة فإن نجاح الفلسطينين في إنتاج بدائل نضالية محلية أو فصائلية منظمة، لم يصل لمستوى إنتاج استراتيجية مواجهة شاملة، أو الربط بين بؤر وأدوات النضال في إطار هذه الاستراتيجية أو حتى بمستوى إنتاج قنوات اتصال فاعلة ومستدامة تنسق بين هذه الأدوات. كما أن الطرح السياسي الفلسطيني العاجز بشقه الرسمي عن إنتاج بديل سياسي لمسار المفاوضات، لا يختلف عن شقه الفصائلي أيضاً بعجزه عن تجاوز مجادلة أو مقاربة طرح الكيانية، ولا زالت الفصائل والبنى الفلسطينية تقارب السياسة بتلك الأطر المطروحة

دولياً وإقليمياً على الفلسطينيين، أي الالتزام بتقديم إجابة على طروحات العالم والاحتلال حول "الدولة الفلسطينية"، فيما تجاري السياسات الفصائلية داخلياً أطروحات "المصالحة" التي يفترض أن تعيد إنتاج السلطة الفلسطينية وتجدد دورها السياسي الذي تحكم العوامل الموضوعية بفشله، وفي المقابل تغيب هذه الفصائل أو تفشل في طرح مشروع لاستعادة البنية الشعبية النضالية لعافيتها واتصالها بالسياسة الفلسطينية، أي أن هذه القوى لم تقدم بعد المشروع السياسي الجامع للفلسطينيين في هذه المرحلة، وحتى في مناوراتها لتقديم "برنامج مشترك" فإنها تقدم تنويعات لخيارات سياسية في إطار حل الدولتين.

ثالثاً: على المستوى الإقليمي للصراع، نجح المشروع الاحتلالي في التحول لمصدر للتقنيات الأمنية والعسكرية للعديد من دول الإقليم والعالم، ونموذج في إنتاج أدوات ونظريات وتجارب القمع الأمني للشعوب يقوم بتصدير خبراء ونظم القمع والتجسس للعديد من دول الإقليم والعالم، وينجح كذلك في فرض هيمنة كبيرة على معظم نظم الإقليم.

رابعاً: في الوقت الذي شهد الموقف الدولي والإقليمي تقدماً كبيراً لمصلحة فرض تسوية تتجاوز الفلسطينيين، مثلت خطة "السلام" الأمريكية للشرق الأوسط "صفقة القرن" المطروحة من قبل الإدارة الأمريكية برئاسة "دونالد ترامب" عنوانها الأبرز، وتبعها تقدم باتجاه تشكيل تحالف إقليمي بين دول عربية والاحتلال، فإن خارطة المواقف أيضاً تشهد تقدماً لحالة التضامن الشعبي مع الفلسطينيين.

وهذا تنهض به بنى فلسطينية وأخرى مناصرة لحقوق الفلسطينيين رغم التراجع الكبير والتقصير البارز للدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في هذا الجانب، وهو ما يقابله في الوقت ذاته سياسات من قبل عدد من الحكومات الحليفة للاحتلال لتطويق الصوت المؤيد للفلسطينيين، ومحاصرة الجهود التضامنية من خلال تشريعات وإجراءات تتذرع بمكافحة الإرهاب ومواجهة ما يسمى "معاداة السامية"، والتي يتم في إطارها ملاحقة جمعيات ومجموعات عدة في القارة الأوروبية، إلى جانب مساعي متزايدة لحصار الفصائل الفلسطينية وتعميم وضعها على قوائم الإرهاب.

سياق التقويض المستمر

تشكلت ملامح معادلة الصراع القائمة بين منظومة التهجير وسلب الحقوق مع أدوات الصمود والنضال الفلسطيني، بفعل عوامل متجذرة موضوعية ترتبط بطبيعة طرفي الصراع وما يمثله كل منهما في المعادلات الدولية المهيمنة في المرحلة الحالية أو بالمعنى التاريخي.

وإذا كانت هذه العوامل خارجة عن إرادة الفلسطينيين وتحكمهم وقدرتهم، فإن عوامل أخرى مستحدثة ترتبط بالبنى الفلسطينية السياسية، وما تمثله على مستوى مجتمعها الفلسطيني المشتت أو مجتمعاتها الفلسطينية المحلية، ورهاناتها وآليات عملها وقراءتها للواقع، تلعب دوراً عميقاً قد لا يقل تأثيره عن العوامل المتجذرة، فلقد أنتجت سياقات الصراع وعملية التهجير المستمر وسياسات القهر تأثيرها الجذري على المجتمع الفلسطيني وطبعت بصماتها على قواه السياسية وممارساتها .

1- لا يزال العامل الخارجي، في ظل هيمنة حلفاء الاحتلال على العالم والإقليم، يغلب على الداخلي في تشكيل السياسات الفلسطينية الرسمية، وكذلك يشكل ثقلاً وازناً في وضع حدود

وسياقات لسياسات الكتل الفلسطينية السياسية الرئيسية وفي مقدمتها الفصائل الفلسطيني.

وإذ تشكل الفصائل الفلسطينية المحور الأساسي للعمل السياسي الفلسطيني المنظم، والبنية المختزنة للموارد البشرية والكوادر الراغبة بالنشاط السياسي والمدربة عليه، لا يبدو أن أياً من هذه الفصائل أو مجموعها قادر على كسر دور الشرط الدولي و الإقليمي في تحجيم مجال العمل السياسي الفلسطيني وتنميط مجالات فعله وحصاره.

2- في خط متواصل ظل دور التمويل الخارجي عاملاً فاعلاً في تقويض بنى النضال الفلسطيني، فبواسطة التمويل تنتج سلسلة من علاقات الهيمنة، تبدأ بعلاقة الممول بالفاعل السياسي المتلقي، وبدور هذا الفاعل في تحويل العلاقة مع شركاء النضال الى استزلام يحيل الكوادر والأنصار إلى اتباع، يحشدون الجماهير باتجاه الطاعة أو يقمعون المعارضين لمنع الانتقاص من شرعية الموقع السياسي.

ومع تضخم البيروقراطية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، فهي تحتاج على نحو دائم إلى التمويل من أجل جسمها البيروقراطي أكثر من حاجتها لتمويل الفعل النضالي للجماهير بحد ذاته.

وهذا "النموذج" تم استنساخه ليستولي بتقاليده على أي تجارب سياسية ناشئة أو معارضة أو مغايرة، ووفقاً لهذا النموذج تمكنت النخبة السياسية الفلسطينية من الاستغناء عن الحاجة لتقديم تنازلات جدية لجماهيرها، فبواسطة المال يمكن صناعة فقاعة سياسية من الاتباع تنوب عن التأييد الحقيقي وتعطل بنى النضال وتستبعد أي صوت انتقادي.

3- يتصل العاملان السابقان بشق محوري في مقاربة الكتل السياسية الفلسطينية لعلاقتها بمجتمعها، فالنخب التي تقود هذه القوى لا زالت تتعامل مع المفردات الخشبية للسياسة بصفتها عملية تسقطها على الجماهير الفلسطينية، دون اعتبار لقيمة الممارسات اليومية للجماهير في مواجهة الاحتلال وما تنتجه هذه الجماهير من بنى وبدائل نضالية.

إذ تبنى السياسة الفصائلية والرسمية الفلسطينية كاستجابة –سلباً أوإيجاباً–من النخب السياسية لما يطرحه الخارج أو المحتل من تحديات، ويتم إسقاطها على الجماهير الفلسطينية كتعليمات آنية واجبة التنفيذ، وهنا يتجاوز الأمر حرمان عموم الفلسطينيين من تمثيلهم السياسي، بل يشكل تجاوزاً لتمثلهم لذاتهم ومصيرهم وسياساتهم وتصوراتهم وممارساتهم النضالية، وسلباً مستمراً لسيادتهم على سياستهم التي تعتبر جزءاً من حقهم في تقرير مصيرهم.

وإذا كان لهذه العملية من دور خلال العقد الماضي على وجه الخصوص فقد تمثل هذا الدور في تقويض البنى النضالية المحلية لحساب عمليات الفرض المركزي لقوى لم تعد قادرة على إنتاج "الجامع فلسطينياً" أو التقاط وبناء الصلة مع كل تلك البؤر النضالية الفلسطينية، أي تعطيل مفهوم "حرب الشعب" وتحويل نضالاته اليومية لحوادث تقع على هامش السياسة والبرنامج لا كنواة أساسية له ضمن سياق يسعى لجعل الحياة اليومية للفلسطيني فعلاً نضالياً

يشتبك مع الاحتلال ويستنزفه "على الأقل وفق التجارب النضالية الفلسطينية والتحررية السابقة".

4- إنتاج بنى وفعل وقرار سياسي على مسافة من الجماهير، سواء بتجاوز إرادتها، أو ادعاء الإنابة عنها في المواجهة التي تخوضها يومياً، يقود لاتخاذ العمليات السياسية كنمط يتمحور حول الصورة والشكل، وهو ما يظهر بوضوح في تحول كثير من البنى السياسية الرئيسية نحو ممارسة السياسة كعملية دعائية مستمرة، ما الموجهة للجمهور الفلسطيني فيها سوى هدف لمواصلة الهيمنة عليه، وشرط حاكم وملازم للشعارات التي تطلق حسب الحاجة الخطابية ويستعاض بها عن البرامج النضالية العملية.

وبالأساس يقوم هذا السياق على إنكار واستبعاد أي وقائع تزعجه، والتأكيد المستمر على نجاح خطه وانتصاره، مدعوماً بتضخم أدوات العمل الإعلامي وما تستأثر به من موارد على حساب البنى النضالية القاعدية الحقيقية، ليصبح هذا الافراط الدعائي والتضخم

البيروقراطي أداة تجنيد الكتلة الجماهيرية المؤيدة بدلاً من عبء الإصغاء للجماهير وبناء الشراكة مع مكونات وشرائح و تجارب نضالية.

نحو الفكاك من شرط الهزيمة

المعاناة اليومية جراء جرائم الاحتلال، تخلق انشغالاً دائماً باللحظي، وتعيق ضرورة تصويب العلاقة بين جموع الفلسطينيين المقهورة ومسار إنتاج برنامج سياسي بعيد الأمد والأهداف.

وما زالت الآليات السياسية الرسمية والفصائلة الرسمية تخضع بشكل أو بآخر لذات العوامل والشروط التي أنتجت الهزيمة والتهجير، وفتحت الطريق أمام مشروع الإبادة.

هذا لا يعني انقطاع تأثير الفلسطينيين في مصيرهم، أو انعدام هذا التأثير، فعلى طول خط الصراع تمكن المجموع الفلسطيني من الحفاظ على مستوى ما من الاشتباك مع الاحتلال، وتشكيل عائق جدي أمام سياسات التهجير، والإسهام في تصعيد تناقضات مشروع الاحتلال، من خلال تشكيل بدائل نضالية تحدت عوامل الهيمنة بطرق مختلفة.

وعلى صعيدهم الداخلي ورغم غياب التمثيل السياسي بمعناه الجدي، فقد كافأ المجموع الفلسطيني التياراتِ التي تبنت خيار مواجهة الاحتلال بنقل موارده البشرية وتأييده ورصيده من الشرعية الشعبية والنضالية لها، فيما عاقب تلك القوى التي تراجعت عن المواجهة وتمكن من عزل "المتعاونين" مع مشاريع التصفية في العديد من المحطات التاريخية الفارقة.

مع ذلك و بالمحصلة العامة، فإن الفكاك من عمليات الانتكاس في الممارسة السياسية والتي تعيد إنتاج علاقات الهيمنة وتقوض أدوات وبنى النضال، تبقى بحاجة لغلبة العامل الفلسطيني الشعبي في تحديد خط الفعل السياسي والنضالي الفلسطيني، أي انتاج تغيير جذري في هيكل وبنية المجتمع والسياسة.

فعلى أهمية جهود إنتاج المقولات والبرامج الرافضة للهزيمة، تبدو هناك قيمة فارقة ذات وزن استثنائي للجهد التنظيمي، أي للجهود القادرة على بناء الصلة بين التجارب والنضالات والبدائل الشعبية، ورفع صوتها، وتمكينها من صياغة المشترك بينها وإلزام السياسة الرسمية الفلسطينية به.

كما أن هذه العمليات (التنظير/ النضال/ البناء) قد تنجح في إنجاز بنى تمنع كسر الخط النضالي، ولكن الانتقال من مربع "البقاء المناضل" لمربع ينطلق منه مسار مشروع تحرري يحتاج لإدراك هذا المشروع باعتباره امتداداً للممارسة النضالية والتطور الهوياتي لهذا الجيل من الفلسطينيين.

وبما يعترضه من متغيرات هذا العالم دون أن يخضع لها، وبالمعنى السياسي المباشر لهذا، فهو مقاربة البرنامج النضالي والسياسي باعتباره إجابة على سؤال حول "شكل الحل النهائي"، فالوظيفة الأساسية لهذا البرنامج –كما تقترح وتفترض الورقة– هو نسج تلك الصلات بين عملية تمكّنِ الفلسطينيين من صنع سياساتهم وانتزاع حقوقهم، أو كأداة وطريق لتمكين جموع الفلسطينيين من حيازة القدرة على صناعة مصيرهم بواسطة بدائل نضالية مستدامة ترسم ملامح كيانهم المستقبلي الجامع عبر المسار التحرري.